مع استقرار أسعار النفط وحجم الإنتاج وضعف الصادرات وانخفاض الإنفاق الحكومي

«غلوبل»: نمو إجمالي الناتج المحلي للكويت 1.1 في المئة هذا العام

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» تشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي للكويت بواقع 5.1 في المئة ليصل إلى 173.4 مليار دولار أمريكي في عام 2012، مما يعد أقل من النمو الذي شهده العام 2011 بواقع 6.3 في المئة. ويُعزى هذا النمو إلى الزيادة المستمرة في إنتاج النفط وانتعاش القطاع غير النفطي وتحسن مستويات الاستهلاك العام والخاص. ومع ذلك، فقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تأجيل الكثير من المشروعات التنموية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينمو قطاع النفط بواقع 8.5 في المئة في عام 2012 بعد الأداء القياسي في 2011 «حيث بلغ النمو 14.2 في المئة». وتشير التقديرات إلى ارتفاع الاستهلاك بنسبة 5.0 في المئة جراء ارتفاع مستويات الدخل والطلب القوي على البضائع المستوردة. ومن المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بواقع 5.5 في المئة في عام 2012، مما يمثل انتعاشا كبيرا مقارنة بالنمو الطفيف بواقع 0.9 في المئة في عام 2011.

وأضاف سوف يعتمد النشاط الاقتصادي في الكويت إلى حد كبير على سرعة تنفيذ خطة التنمية لمدة أربع سنوات التي تتضمن مشروعات تقدر بما يزيد عن نصف حجم إجمالي الناتج المحلي الحالي. ومن المحتمل أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي نسبة متواضعة بواقع «1.1 في المئة» في عام 2013 بسبب استقرار أسعار النفط وحجم الإنتاج وضعف الصادرات وانخفاض الإنفاق الحكومي. أما القطاع غير النفطي فسيستمر في مسار نموه الحالي، حيث إنه من المتوقع أن ينمو الاستهلاك الخاص بواقع 4.9 في المئة في عام 2013 بسبب زيادة الأجور واستمرار الطلب على الواردات.

وبين يتوقع أن ينمو عدد السكان في الكويت، والذي نما في العقد الماضي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 3.5 في المئة، بوتيرة أبطأ في العقد الحالي بواقع 2.2 في المئة، حيث أن نسبة السكان تحت سن الستين عاما من المتوقع أن تنخفض من 96 في المئة في عام 2012 إلى 94 في المئة بحلول نهاية العقد. وفي المقابل فإنه يتوقع ان ترتفع نسبة السكان فوق سن الستين «60» لتصل إلى 6.0 في المئة بحلول 2020 من 4 في المئة في عام 2012، حيث من المتوقع أن ينمو عدد السكان بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.5 في المئة حتى 2020، أي ضعف نسبة النمو في العقد المنصرم والتي بلغت 2.5 في المئة. ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان تحت سن الستين بواقع 2.0 في المئة سنويا حتى 2020 مقابل نموهم بواقع 3.6 سنوياً في العقد الماضي.

وبتركيبة سكانية شابة «حيث يعد 54 في المئة من السكان الكويتيين تحت سن 29 عاما» نمت القوة العاملة الكويتية بمعدل أسرع من القوة العاملة الإجمالية والقوة العاملة غير الكويتية، حيث نمت القوة العاملة الكويتية بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.7 في المئة في الأربع سنوات الماضية، مقارنة بانخفاض القوة العاملة غير الكويتية بواقع 6.1 في المئة. وقد فرض هذا النمو السريع ضغطا متزايدا على عمل القطاع العام، حيث أن المواطن الكويتي يعتبر وظائف القطاع العام أكثر أمانا وذات مرتب جيد وبساعات عمل أقل. وقد استحوذ الكويتيون على 71.0 في المئة من كافة وظائف القطاع العام في عام 2011، مقارنة باستحواذهم على 5.0 في المئة في القطاع الخاص.

■ على الرغم من التحرك نحو التنوع يبقى الميزان الخارجي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنفط

استقرار أسعار النفط يدعم الناتج المحلي

■ التضخم تحت السيطرة عقب تراجع أسعار الغذاء والإيجارات

وأشار التقرير إن زيادة صادرات النفط، التي تمثل ما يزيد عن90.0 في المئة من إجمالي الصادرات، تبقى المحرك الأساسي للفائض التجاري. ومن المتوقع أن يرتفع الفائض التجاري بواقع 27.3 في المئة ليصل إلى 98.4 مليار دولار أمريكي في عام 2012 بعد الزيادة بواقع 76.3 في المئة في عام 2011. من المتوقع أن تزيد صادرات النفط بواقع 18.3 في المئة لتصل إلى 114.4 مليار دولار أمريكي في عام 2012، في حين أن الصادرات غير النفطية من المتوقع أن تسجل ارتفاعا بواقع 12.3 في المئة لتصل إلى 7.3 مليارا دولار أمريكي في نفس المدة. وقد ارتفعت صادرات النفط الخام، حيث كانت الكويت من بين أعضاء منظمة الأوبك القليلة ذو طاقة إنتاجية فائضة للتعامل مع نقص العرض الناجم عن حدوث الاضطرابات المدنية في ليبيا في عام 2011 وفرض العقوبات على إيران في عام 2012. أن الفائض التجاري سيبقى مرتفعا في عام 2013، بما يمثل نصف حجم إجمالي الناتج المحلي، على الرغم من استقرار إنتاج النفط في الكويت نتيجة زيادة العرض من ليبيا والعراق. ومن المتوقع أن ينخفض الفائض التجاري بواقع 10.3 في المئة ليصل إلى 88.3 مليار دولار أمريكي مع انخفاض صادرات النفط للسنة بواقع 7.9 في المئة.

ويستمر الحساب الجاري في تسجيل فائض صحي، حيث إن الفائض التجاري القوي من المتوقع أن يعوض العجز غير التجاري. ومن المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري بواقع 26.9 في المئة ليصل إلى 86.4 مليار دولار أمريكي أو 44.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، على الرغم من الارتفاع بواقع 26.0 في المئة في عجز الخدمات. كما أن ميزان الحساب التجاري من المتوقع أن يسجل فائضا في عام 2013، يقوده ارتفاع إيراد النفط الناجم عن الصادرات الذي من شأنه أن يعوض على نحو هامشي الزيادة في الواردات وثبات العجز غير التجاري. وعلى نحو مماثل للفائض التجاري فمن المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري بواقع 11.8 في المئة ليصل إلى 76.2 مليار دولار أمريكي أو بواقع 39.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013.

وقال قد تبقى محفظة الاستثمارات الخارجية متقلبة نظرا إلى سياسة الحكومة بإعادة تدوير إيرادات النفط الزائدة للاستثمار في الأسهم والسندات الأجنبية. ومن المتوقع أن يرتفع الاستثمار في السندات الأجنبية بواقع 80.0 في المئة ليصل إلى 16.2 مليار دولار أمريكي في عام 2012، ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض إلى النصف في عام 2013 لأن الإنفاق الحكومي من المتوقع أن يزيد، بينما تبقى خطة التنمية الحالية قيد التنفيذ. كما أن الاستثمارات الأخرى، والتي تمثل القروض في الخارج والودائع قصيرة الأجل، من المتوقع أن تزيد عن الضعف لتصل إلى 62.0 مليار دولار أمريكي في عام 2012 مقارنة بالعام 2010. وتستمر الاستثمارات الأخرى مرتفعة بإجمالي 60.6 مليار دولار أمريكي في عام 2013.

وتابع هبط نمو مؤشر أسعار المستهلك في عام 2012 بسبب ارتفاع التضخم بواقع 2.9 في المئة فقط، مقارنة بارتفاعه بواقع 4.7 في المئة في عام 2011. كما تباطأ التضخم في الأربعة أرباع السنوية في عام 2012، وتحديدا في الربع السنوي الثاني، حيث لم يكن هناك أي تغيير في مؤشر أسعار المستهلك. كما كان التباطؤ واضحا أيضا في الربع السنوي الثالث، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بمعدل طفيف يبلغ 0.7 في المئة مقارنة بنسبة 1.0 في المئة في نفس المدة العام الماضي. وإضافة إلى ذلك، فقد أشير إلى انخفاض التضخم عبر تراجع أسعار الغذاء والإيجارات ومكونات السلع والخدمات المنزلية، مما يمثل ما يقارب 60 في المئة من المؤشر. ومن المتوقع أن يسجل التضخم في عام 2013 نموا بواقع 3.3 في المئة بمتوسط يبلغ 3.8 في المئة بين 2013 و2017 بناء على ضغوط الأسعار التصاعدية المحدودة على الغذاء والإيجار.

وأشار أما مؤشر أسعار الجملة فقد ارتفع بواقع 1.5 في المئة في عام 2012. كما أن أسعار الواردات، التي مثلت ما يقارب 65 في المئة من مؤشر أسعار الجملة، سجلت إرتفاعا بنسبة أقل بلغت 1.6 في المئة في نفس المدة، مقارنة بنسبة 3.2 في المئة في عام 2011. كما أن الأسعار المحلية، التي تمثل النسبة المتبقية بواقع 35 في المئة، ارتفعت بواقع 1.6 في المئة. ولعبت قوة الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي دورا ملحوظا في خفض تكلفة البضائع المستوردة في النصف الثاني من 2012.

وتبقى السياسة النقدية وأوضاع السيولة في الكويت مواتمة إلى حد كبير. ونظرا إلى ثبات سعر الصرف للدينار الكويتي أمام سلة العملات التي يسودها الدولار الأمريكي، فإن سياسة أسعار الفائدة من المتوقع أن تتبع المعدل الفيدرالي للولايات المتحدة ومن المحتمل أن تبقى منخفضة.

■ من المتوقع أن تتبع أسعار الفائدة المعدل الفيدرالي للولايات المتحدة وقد تبقى منخفضة

الجزائر مهتمة بتوسيع التعاون مع برنامج الأمم المتحدة

الجزائر – «كونا»: بحث رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري محمد الصغير بابس مع ممثلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة في الجزائر كوستا أمرال آنا كريستينا أمس سبل تعزيز اتفاق الشراكة الذي يربط الجانبين.

وقال باباس في تصريح لـ «كونا» إن الجزائر مهتمة بتوسيع التعاون مع البرنامج.

وبين أن اللقاء بحث التعاون والتنسيق في مجال تنفيذ مختلف الأفكار والدراسات والبحوث التي يريد المجلس تطبيقها على أرض الواقع.

واضاف ان المخططات الخاصة بالمجلس تتعلق بتقييم آثار السياسات العمومية المخصصة للتنمية البشرية ومكافحة الفقر وتحقيق أهداف الالفية للتنمية فضلا عن اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

واكد أن الطرفين اتفقا على متابعة النقاش والتشاور لفتح صفحة جديدة من الشراكة مبنية على التعاون والتنسيق في شتى المجالات.

ودعا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري الى مشاركة منظمات المجتمع المدني العالمي في أطار المنظومة الأممية.

الاقتصاد الألماني في صعود وسيتعزز هذا العام

برلين – «رويترز»: قالت وزارة الاقتصاد الألمانية في تقريرها الشهري إن اقتصاد ألمانيا استانف اتجاهه الصعودي في الربع الأول من 2013 وهو ما توقعت أن يتعزز على مدار العام.

وأضافت الوزارة أن الطلبيات الصناعية والنشاط الصناعي زادا في فبراير ومارس وأن الاستهلاك المحلي قد ارتفع على ما يبدو في حين حافظت سوق العمل على قوتها.

وتصدر يوم الأربعاء القراءة الأولية للناتج المحلي الإجمالي لألمانيا في الربع الأول ويتوقع محللون استطلعت «رويترز» آراءهم أن يكون الاقتصاد قد نما 0.3 في المئة عن الربع السابق.

النفط يهبط نحو 103 دولارات بسبب ضعف الطلب الصيني

لندن – «رويترز»: تراجعت أسعار النفط متجهة نحو 103 دولارات للبرميل أمس إذ انخفض الطلب على النفط في الصين ثاني أكبر مستهلك في العالم لأقل مستوى في ثمانية أشهر مما ضغط على آفاق الطلب العالمي على الوقود. وتراجعت إنتاجية المصافي الصينية ثلاثة في المئة في أبريل من مارس آذار لتسجل أدنى مستوى يومي منذ سبتمبر إذ بدأت المصافي موسم الصيانة. وارتفع الطلب الصيني على النفط 3.2 في المئة في أبريل على أساس سنوي لنحو 9.6 ملايين برميل يوميا وهو أقل مستوى في ثمانية أشهر.

كما حد من الأسعار ارتفاع الدولار الذي يجعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

وتراجع مزيج برنت 61 سنتا الى 103.30 دولار للبرميل بحلول الساعة 0815 بتوقيت جرينتش.

وهبط النفط الخام الامريكي 76 سنتا الى 95.28 دولاراً للبرميل.

«سيكو» تحقق مليون دينار ربحاً صافياً عن الربع الأول

أعلنت شركة الأوراق المالية والاستثمار «سيكو» امس عن صافي أرباح بقدر 1.02 مليون دينار للربع الأول من عام 2013، مقارنة بمبلغ 1.58 مليون دينار للفترة ذاتها من سنة 2012. وقد ارتفعت إيرادا الوساطة والإيرادات الأخرى بنسبة 37 في المئة لتبلغ 230 ألف دينار، مقارنة بمبلغ 168 ألف دينار للربع الأول من 2012، مما يعكس نشاط أسواق الأسهم الإقليمية في بداية السنة. كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد والدخل من الرسوم والعمولات أيضا، ليسجلا 315 ألف دينار «مقارنة بمبلغ 309 آلاف دينار في الربع الأول من 2012» و564 ألف دينار «مقارنة بمبلغ 540 ألف دينار في الربع الأول من 2012» على التوالي؛ بينما انخفضت أرباح الاستثمارات إلى 1.13 مليون دينار «مقارنة بمبلغ 1.77 مليون دينار في الربع الأول من 2012».

«غرفة أبوظبي» تبحث تعزيز التعاون مع الأرجنتين

بحث خلفان سعيد الكعبي النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مع الدكتور موريس فابيان كلاوس حاكم مقاطعة ميسيونيس الأرجنتينية سبل تطوير علاقات التعاون بين الشركات والمؤسسات العاملة في إمارة أبوظبي ومقاطعة ميسيونيس الأرجنتينية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الجانبان بحضور روبين ادواردو كارو سفير جمهورية الأرجنتين لدى الدولة محمد هلال المهيري مدير عام الغرفة ورؤساء ومديري 30 شركة ومؤسسة عاملة في إمارة أبوظبي وأعضاء الوفد الأرجنتيني.

ونقلت غرفة أبوظبي في بيان صحافي امس عن الكعبي دعوته الشركات والمؤسسات الصناعية الأرجنتينية العاملة في مقاطعة ميسيونيس إلى الاستفادة من الفرص المختلفة المتاحة في إمارة أبوظبي وخاصة في القطاعات التي تركز عليها رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 وكذلك الاستفادة من المميزات المتعددة التي توفرها الجهات المعنية في الإمارة للشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار بالإمارة.

وأكد الكعبي على وجود فرص مميزة للشركات الأرجنتينية وخاصة الصغيرة والمتوسطة لزيادة تواجدها وتعزيز شراكاتها مع الشركات الوطنية وزيادة استثماراتها في إمارة أبوظبي.. لافتا إلى أهمية تعزيز استثمارات الشركات الأرجنتينية في إمارة أبوظبي في القطاعات التي حددتها رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 وهي القطاعات الرئيسية المحركة للنمو في اقتصاد أبوظبي وتطوير الشراكات العالمية والقدرات البشرية.

جانب من استقبال وفد الارجنتين

وتضم هذه القطاعات المعادن والطيران والفضاء والدفاع والأدوية والتكنولوجيا الحيوية والسياحة والرعاية الصحية والمعدات والخدمات النقل والتجارة والخدمات اللوجستية والتعليم الإعلام والخدمات المالية والاتصالات.

كما أكد سعادته على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتقنية والاستثمارية بين الشركات في البلدين. . مشيرا إلى أنه يمكن أن يتحقق ذلك من خلال العمل على دعم التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة الشركات الأرجنتينية في الاستثمار في إمارة أبوظبي في عدد من المجالات والقطاعات الحيوية.

وأطلع الكعبي الوفد الأرجنتيني خلال الاجتماع على الخدمات التي توفرها الغرفة للشركات والمؤسسات العاملة في أبوظبي. . لافتا إلى أن مركز خدمات الأعضاء بالغرفة يوفر لرجال الأعمال والمستثمرين والشركات خدمات من قبل 28 هيئة ومؤسسة رسمية وشركة خاصة والتي توفرعلى المراجعين والمستفيدين من الوقت والجهد.

وأضاف أن المركز يعمل إلى تسهيل الإجراءات ودعم أعمال ونشاطات الشركات والمؤسسات في إمارة أبوظبي من خلال تقديم الخدمة المتميزة للأعضاء وتوفيرها بكفاءة عالية ونوعية جيدة إضافة إلى جذب المستثمرين ومساعدتهم للاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في الإمارة مما جعل من الغرفة محطة استقطاب لأنشطة القطاع الخاص وتوفير المعلومات اللازمة وتقديم التسهيلات المطلوبة لإنجاز المعاملات مع تقديم المشورة حول كيفية تأسيس المشاريع والإجراءات الرسمية والقانونية.

كما تطرق سعادته إلى الدور الذي تلعبه الغرفة في تيسير وتسهيل أعمال الشركات العاملة في الإمارة من خلال توفير حزمة من الخدمات لقطاع الأعمال وتوفير المعلومات والإرشادات حول تأسيس المشاريع الجديدة والعمل على إيجاد شبكة من الشراكات الدولية بين شركات القطاع الخاص في إمارة أبوظبي ونظرائها في مختلف دول العالم. . مؤكدا على استعداد غرفة أبوظبي التام لتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للمستثمرين ورجال الأعمال الأرجنتينيين الراغبين بالعمل والاستثمار والاستفادة من الفرص الكبيرة التي يوفرها اقتصاد أبوظبي. من جانبه أشاد سعادة الدكتور موريس فابيان كلوس حاكم مقاطعة ميسيونيس الأرجنتينية بالتطور الكبير والتقدم الهائل الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة أبوظبي بشكل خاص في كافة القطاعات الاقتصادية والاستثمارية. . مؤكدا على أهمية زيادة الاستثمارات الأرجنتينية في أبوظبي نظرا لدورها الاقتصادي الرائد في منطقة الشرق الأوسط كوجهة جاذبة للاستثمارات الناجحة.

قطاع تجارة التوزيع الماليزي يرتفع بنسبة 4.9 في المئة

كوالالمبور – «كونا»: سجل قطاع تجارة التوزيع في ماليزيا ارتفاعا بنسبة 4.9 في المئة خلال الربع الاول من العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل قيمة المبيعات نحو 213.8 مليار رنغيت ماليزي «الدولار يساوي 2.97 رنغيت».

وذكر بيان صادر عن ادارة الاحصاءات الماليزية امس أن تجارة التجزئة سجلت نموا بنسبة 7.8 في المئة تليها السيارات بنسبة خمسة في المئة ومن ثم تجارة الجملة بنسبة 2.9 في المئة.

يذكر ان عدد العاملين في هذا القطاع ارتفع هذا العام بنسبة اثنين في المئة ليبلغ نحو 1.5 مليون شخص بزيادة عددها 30 الفا و917 شخصا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

«المركزي الأوروبي» قد يخفض سعر الفائدة على الودائع لأقل من صفر

قال اجنازيو فيسكو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الاوروبي امس ان البنك قد يخفض سعر الفائدة على الودائع لاقل من المستوى الحالي عند الصفر لمساعدة اقتصاد منطقة اليورو المحاط بالمشكلات.

واضاف فيسكو انه شخصيا يعتقد أن مثل هذه الخطوة ستكون فعالة وأن البنك المركزي الاوروبي مستعد لمواجهة التداعيات المحتملة لاسعار الفائدة السلبية على الودائع.

وقال في مقابلة مع سي.ان.بي.سي بثها على موقعه الالكتروني «نتفق جميعا في المجلس على أنه يجب أن نتعامل بحذر وفي هذه المسالة قد نخفض سعر الفائدة على الودائع».

وأبقى البنك سعر الفائدة على الودائع عند الصفر خلال اجتماعه في وقت سابق من الشهر بينما خفض سعر الفائدة على اعادة التمويل الى مستوى منخفض قياسي عند 0.5 في المئة .

السعودية تنفذ مشاريع غير نفطية بقيمة 17 مليار دولار

تقود السعودية المنطقة في مبادراتها لتطوير القطاع غير النفطي إذ تبلغ قيمة المشروعات غير النفطية تحت التنفيذ لهذا العام في المملكة نحو 17 مليار دولار بحسب تقرير لمؤسسة الخليج للاستثمار.

وتهتم السعودية بتفعيل استخدام الطاقة البديلة حيث تعتزم تنفيذ 4 مشروعات لتوليد الطاقة الشمسية أبرزها خطة بناء مصنع للطاقة الشمسية في مكة المكرمة والتي تم الإعلان عنها رسميا في الربع الأخير من عام 2012م لتصبح مكة المكرمة أول منطقة تستخدم مصدر طاقة بديل في المملكة.

ووفقا للتقرير فإن المملكة قد جاءت في الترتيب الـ 12 من بين 40 دولة من دول العالم في مجال الاستثمار والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة والمتجددة وهو ما يهدف أيضا إلى تنويع مصادر الدخل. وستبلغ مساهمة القطاع النفطي في المملكة بنحو 63 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقارنة بمعدلاتها في الدول الأخرى بالمجلس والمقدرة بنحو 78 في المئة في الكويت، 66 في المئة في قطر، 61 في المئة في عمان، 52 في المئة في الإمارات، و41 في المئة في البحرين.

وبحسب دراسات عالمية فإن حجم استثمارات المملكة في الطاقة الشمسية من خلال العديد من المشروعات التي تهدف إلى ضمان استمرارية الإنتاج المستدام والطويل الأجل للطاقة، تبلغ 408.75 مليارات ريال.

ومن المتوقع أن تنتج المملكة بحلول 2032 ما يعادل 41 جيجا واط إضافية من الطاقة الشمسية، ما يمثل ثلث إجمالي الاستهلاك المحلي من الطاقة. ومع انطلاق المرحلة الأولى من مشاريع الطاقة الشمسية في المملكة في الربع الأول من العام الحالي، تستقطب المملكة اهتماما ملحوظا من الموردين والمقاولين الدوليين والجهات المختصة في قطاع الطاقة المتجددة العالمي. وتأتي الاستثمارات الطموحة للمملكة في مجال الطاقة المتجددة في إطار إستراتيجية تهدف إلى تعزيز احتياطي المملكة، وتحقيق التقدم في مجال تخفيض انبعاثات الكربون، حيث تقوم مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية بجهود استباقية لبناء بنيتها التحتية للطاقة المتجددة. وتمتلك المملكة ثاني أفضل مصدر للطاقة الشمسية بعد صحراء أتاكاما في تشيلي بحسب بيانات وكالة الطيران والفضاء الأمريكية «ناسا»، مما يجعل الاستثمار في الطاقة الشمسية أمرا مهما كبديل عن حرق مواردها الثمين.

مشروعات لتوليد الطاقة الشمسية